



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
Arab Center for Research & Policy Studies

منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية - الدورة الثامنة

موضوعا الدورة:

1. استجابة دول الخليج العربية لجائحة فيروس كورونا

المستجد (كوفيد-19)

2. المصالحة الخليجية: آفاقها وانعكاساتها على علاقات

دول الخليج الإقليمية والدولية

ورقة مرجعية

يبحث منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية، في دورته الثامنة التي تعقد في الفترة 27-28 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، استجابة دول الخليج العربية لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19): السياسات والتداعيات، بوصفه موضوعاً رئيساً أوّلاً، في محور القضايا الداخلية، ويناقش المصالحة الخليجية: آفاقها وانعكاساتها على علاقات دول الخليج الإقليمية والدولية، بوصفه موضوعاً رئيساً ثانياً في محور العلاقات الدولية.

## المحور الأول: استجابة دول الخليج العربية لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19): السياسات والتداعيات

سجلت منطقة الخليج أول إصابة بفيروس كورونا المستجد في 29 كانون الثاني/يناير 2020، إذ أعلنت وزارة الصحة ووقاية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة عن تسجيل أوّل إصابة بكوفيد-19، لعائلة مكونة من أربعة أشخاص قادمة من مدينة ووهان<sup>(1)</sup>. وفي 16 آذار/مارس 2020، أعلنت وزارة الصحة البحرينية عن تسجيل أول حالة وفاة بكوفيد-19 في منطقة الخليج العربية، لمواطنة بحرينية تبلغ من العمر 65 عاماً<sup>(2)</sup>. وبحلول نهاية آذار/مارس 2021، بلغ عدد الإصابات المسجلة في دول الخليج العربية نحو 1,583,806 إصابة، ما يعادل 3.17 في المئة من إجمالي عدد سكان دول الخليج، في حين بلغت حالات الوفاة فيها بسبب الوباء نحو 12030 حالة، ما نسبته 1 في المئة من إجمالي عدد الإصابات المسجلة في دول الخليج<sup>(3)</sup>. وهي ثلث نسبة الوفيات من بين المصابين بالوباء على المستوى العالمي تقريباً.

وعلى غرار العديد من بلدان العالم، اتخذت دول الخليج العربية منذ مطلع آذار/مارس 2020 إجراءات وقائية صارمة لمكافحة تفشي الوباء، من بينها إلغاء العديد من الفعاليات، والحد من تنقل الأفراد القادمين من البلدان التي تأثرت بحدة بالوباء، وإغلاق المرافق التجارية والتعليمية والمناطق السياحية والدينية؛ بما في ذلك المتنزهات والمقاهي والمطاعم والمطارات والموانئ والمعابر البرية، إضافة إلى فرض إجراءات منع التجول كلياً أو جزئياً، وعزل بعض المدن والمناطق السكنية والصناعية، وتقنين ساعات العمل في القطاعين العام والخاص، والإعلان عن إجراءات خاصة للفحص والتعقيم والعزل، واتخاذ حزم وتدابير مالية ضخمة لتحفيز اقتصاداتها.

بعد أسابيع على هذه الإجراءات، تلقّت بلدان الخليج العربية التي تمثل إيرادات الطاقة نحو 40 في المئة من ناتجها الإجمالي المحلي، ونحو 80 في المئة من الإيرادات الحكومية<sup>(4)</sup>، صدمة كبيرة عندما انهارت أسعار النفط بسبب الشلل الذي أصاب الاقتصاد العالمي نتيجة الإجراءات التي اتخذتها العديد من دول العالم لاحتواء تفشي الجائحة، وتمثلت بإغلاق القطاعات الصناعية والسياحية والتجارية وتعطل حركة النقل والسفر وشبكات الإمدادات اللوجستية حول العالم<sup>(5)</sup>. وقد انخفض سعر خام برنت من 62 دولاراً للبرميل في بداية عام 2020، ليصل إلى 21 دولاراً في نيسان/أبريل من العام نفسه. ورغم ارتفاع أسعار النفط إلى حدود 65 دولاراً للبرميل

1 "الإمارات تعلن تسجيل أول حالة إصابة بفيروس كورونا الجديد"، وكالة أنباء الإمارات، 2020/1/29، شوهد في 2021/4/2، في: <https://bit.ly/3cND7wp>

2 "وزارة الصحة تعلن عن حالة وفاة لمواطنة بحرينية تعاني من أمراض وظروف صحية كامنة وكانت إحدى الحالات القائمة لفيروس كورونا (COVID-19)"، وكالة أنباء البحرين، 2020/3/16، شوهد في 2021/4/2، في: <https://bit.ly/31LhiqQ>

3 حتى نهاية آذار/مارس 2021، احتلت الإمارات المرتبة الأولى بأعلى عدد إصابات بكوفيد-19 على مستوى دول الخليج العربية بنحو 468023 حالة، تليها السعودية بنحو 392009 حالة، والكويت بنحو 234754 حالة، وقطر بنحو 182548 حالة، وعمان بنحو 160018 حالة، ثم البحرين بنحو 146454 حالة. أما الوفيات، فتحتل السعودية المرتبة الأولى بنحو 6690 وفاة، وعمان بنحو 1681 وفاة، والإمارات بنحو 1504 وفاة، والكويت بنحو 1327 وفاة، والبحرين بنحو 527 وفاة، وقطر بنحو 301 وفاة. للمزيد ينظر:

"Reported Cases and Deaths by Country or Territory," *Worldometer*, accessed on 2/4/2021, at: <https://bit.ly/3ukF6hK>

4 باستثناء الإمارات، ينظر: عمر الشهابي [وآخرون]، **الثابت والمتحول 2014: الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة** (بيروت: منتدى المعارف، 2014)، ص 138، شوهد في 2021/4/2، في: <https://bit.ly/3rMSyt1>

5 "أسعار النفط الأمريكي تنهار، وتخلق سلبية للمرة الأولى في التاريخ"، **رويترز**، 2020/4/20، شوهد في 2021/4/3، في: <https://bit.ly/3t0rU0Y>

في آذار/ مارس 2021، فإنّ بطء الاستجابة العالمية في التعامل مع الجائحة والتنافس الدولي على اللقاحات، بدلاً من التعاون والتنسيق المشترك لمواجهتها، دفعاً البعض إلى توقّع حصول انخفاض جديد في الأسعار بسبب بطء التعافي الاقتصادي العالمي<sup>(6)</sup>. وما يزيد الوضع سوءاً هو تزامن تراجع إيرادات صناعة النفط في دول الخليج العربية، مع انكماش إيرادات النشاط غير النفطي داخل بلدان الخليج العربية وخارجها، بسبب تعطل القطاعات الصناعية والسياحية والتجارية. وقد أشار تقرير البنك الدولي الصادر مطلع نيسان/ أبريل 2021 إلى انكماش نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج العربية بنسبة 7.7 في المئة عام 2020<sup>(7)</sup>.

وقد دفعت هذه الظروف حكومات بلدان الخليج العربية إلى اتخاذ إجراءات اقتصادية فورية للحد من تأثير أزمته كوفيد-19 وانهيار أسعار النفط. ففي السعودية، فرضت الحكومة إجراءات تقشفية غير مسبوقة بغرض خفض الإنفاق، فألغت بعض بنود النفقات التشغيلية والرأسمالية لعدد من الجهات الحكومية، وخفضت الاعتمادات المالية لعدد من المبادرات والمشاريع الكبرى للعام المالي 2020، وقلصت المزايا المالية المدفوعة للموظفين والمقاولين، ورفعت بعض الرسوم الضريبية<sup>(8)</sup>. وفي الإمارات، اتخذت الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في الإمارات السبع، إجراءات لخفض إنفاقها الاستثماري، وتقليص النفقات الإدارية بنسبة 20 في المئة، وأوقفت التعيينات الجديدة، وعلّقت العمل في العديد من المشاريع القائمة، وألغت مشاريع جديدة<sup>(9)</sup>. ودعا أمير دولة قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، إلى ضرورة تنفيذ إصلاحات جذرية لمواجهة تقلبات أسعار النفط تشمل تقليص الإنفاق العام<sup>(10)</sup>. وفي الكويت، اتخذت الحكومة إجراءات لتقليص الإنفاق على المشروعات التنموية بنحو 2.3 مليار دولار أميركي، وأعدت جدولة نحو 54 مشروعاً تنموياً، وأعلنت عن تخفيض نحو 20 في المئة من موازنة الوزارات والهيئات، وأعدت النظر في مشتريات الحكومة وترشيدها<sup>(11)</sup>. وفي عمان، أقرت الحكومة جملة من التخفيضات على موازنات الوزارات والوحدات الحكومية، وذهبت في اتجاه الاقتراض الخارجي لتغطية العجز الناتجة من ضعف الإيرادات<sup>(12)</sup>. وفي البحرين، اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات القاسية، من بينها خفض الإنفاق الحكومي والمصاريف التشغيلية للوزارات الحكومية بنحو 30 في المئة<sup>(13)</sup>.

إلى جانب هذه الإجراءات الاقتصادية، اتخذت حكومات بلدان الخليج العربية إجراءات وقائية صحية صارمة لمكافحة تفشي جائحة كوفيد-19؛ عبر تعزيز كفاءة الأنظمة الصحية، وفرض إجراءات وقائية صحية كلما ظهرت مؤشرات تفيد بارتفاع المنحنى الوبائي للإصابات، وتطبيق إجراءات الفحص والعزل والحجر الصحي للمصابين، وتطبيق إجراءات التعقب الصحي بإلزام المواطنين والمقيمين بتحميل تطبيقات عبر الهواتف الذكية من أجل تعقب حركة الأشخاص ومتابعة المخالطين. علاوة على ذلك، وبعد نحو عام على تفشي الجائحة، أعلنت حكومات دول الخليج العربية عن بدء واحدة من أسرع وأوسع عمليات توزيع اللقاح المضاد لكوفيد-19 على

6 نادر قباني ونجلاء بن ميمون، "التنويع الاقتصادي في الخليج: أن الألوان لمضاعفة الجهود"، تقرير، معهد بروكنغز، 2021/1/31، شوهد في 2021/4/3، في: <https://brook.gs/2OhJAWW>

7 "GCC Economic Update — April 2021," *The World Bank*, 2/4/2021, accessed on 3/4/2021, at: <https://bit.ly/3wrb8un>

8 "عام / اتخاذ عدد من الإجراءات الإضافية لمواجهة الآثار المالية والاقتصادية الناتجة عن جائحة فيروس كورونا المستجد"، وكالة الأنباء السعودية، 2020/5/11، شوهد في 2021/4/3، في: <https://bit.ly/2PvQh8u>

9 عبد الهادي الرمحي ويوسف سابا وديفيد باربوشيا، "دبي تبلغ الهيئات الحكومية بخفض الإنفاق وتجميد التوظيف"، رويترز، 2020/4/9، شوهد في 2021/4/3، في: <https://reut.rs/3ukLJAE>

10 "كلمة حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى بمناسبة طول شهر رمضان المبارك"، مكتب الاتصال الحكومي، 2020/4/23، شوهد في 2021/4/3، في: <https://bit.ly/3mhvTnn>

11 أحمد الزعبي، "الكويت: إلغاء 340 مشروعاً بسبب جائحة كورونا"، *العربي الجديد*، 2020/9/14، شوهد في 2021/4/3، في: <https://bit.ly/3cRv1Db>؛ أحمد الزعبي، "الكويت: إعادة جدولة المشاريع التنموية لضبط الإنفاق"، *العربي الجديد*، 2021/1/31، شوهد في 2021/3/4، في: <https://bit.ly/3fAsWgx>

12 "عمان تتكشف مجدداً في مواجهة كورونا وهبوط النفط"، *العربي الجديد*، 2020/5/13، شوهد في 2021/4/3، في: <https://bit.ly/31Gvdyw>

13 عاصم البعيني، "الأنظار ستظل متجهة إلى كيفية التعامل مع برنامج التوازن المالي"، *أولاً*، 2020/5/17، شوهد في 2021/4/3، في: <https://bit.ly/3emhml1>

مواطنيها ومقيميها، وتعدّ الإمارات والبحرين وقطر من الدول الأعلى في معدلات توزيع اللقاح على سكانها على مستوى العالم<sup>(14)</sup>.

ونظراً إلى أهمية الموضوع وراهنيته، اختار منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية بحث موضوع استجابة دول الخليج العربية لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19): السياسات والتداعيات، ووضعها في سياقاتها السياسية والاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية، ويتم تناول الموضوع من خلال عدة محاور، أهمها:

- **استجابة دول الخليج العربية قطاعياً لكوفيد-19:** كيف استجابت بلدان الخليج العربية لجائحة كوفيد-19- على مستوى القطاعات، ولا سيما الصحة، والتعليم، والعمل، والأمن الوطني (دور الشرطة والجيش)، والطيران، والإنشاءات، والعقارات، والمقاولات، والسياحة، والاستثمارات الخارجية، والنفط والغاز، والقطاع التجاري غير النفطي؟ وما التحديات التي واجهتها على هذا المستوى؟
- **الاستجابة على مستوى البلدان لكوفيد-19:** كيف استجابت بلدان الخليج العربية بشكل منفرد لجائحة كوفيد-19- (السعودية، والإمارات، وقطر، والبحرين، والكويت، وعمان)؟ وكيف يمكن مقارنة استجابتها فيما بينها ومقارنة بدول أخرى؟ أين نجحت؟ وأين أخفقت؟ ولماذا؟
- **آفاق التنويع الاقتصادي في الخليج بعد كوفيد-19:** هل فرضت جائحة كوفيد-19- إعادة النظر في بنية النظام الاقتصادي الريعي في الخليج؟ وكيف يمكن النظر في مسار التنويع الاقتصادي جدياً؟ وهل فرضت جائحة كوفيد-19- الحاجة إلى إعادة التفكير في قضايا العمالة الوافدة وحقوقها وسياسات توطين الوظائف، ونمط الحياة الاستهلاكي، والحاجة إلى دعم قطاعات الأمن الداخلي، وكذلك الأمن الغذائي والدوائي؟

## المحور الثاني: المصالحة الخليجية: آفاقها وانعكاساتها على علاقات دول الخليج الإقليمية والدولية

أنهت القمة الخليجية الحادية والأربعون التي عُقدت في 5 كانون الثاني/يناير 2021، في مدينة العلا، شمال غرب السعودية، حصاراً برياً وجوياً وبحرياً على قطر، استمر ثلاث سنوات ونصف السنة. وكان لافتاً أنّ الأزمة التي بدأت مع وصول الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى الحكم مطلع عام 2017، انتهت برحيله عن البيت الأبيض بعد خسارته انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

وفي حين يجري التأكيد على أن بيان «قمة العلا»، الذي وقّعه قادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إضافة إلى مصر، يعدّ طيّاً لصفحة الأزمة الخليجية، تعمل مختلف الأطراف على إزالة الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأزمة في دول الخليج العربية ومجتمعاتها. لكن الاهتمام الأكبر ينصرف نحو فهم تأثير المصالحة وانعكاساتها على السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون ومواقفها من مختلف القضايا الإقليمية والدولية. فالخلاف في المواقف من القضايا الإقليمية والدولية كان سبباً رئيساً من أسباب الأزمة الخليجية، بما في ذلك الخلاف حول المواقف من ثورات الربيع العربي وقضايا الحركات الإسلامية والقضية الفلسطينية والعلاقات مع الدول الإقليمية غير العربية (إيران وتركيا وإسرائيل) والمواقف من الأزمات العربية في اليمن وليبيا وسورية، وغيرها، فضلاً عن التنافس في منطقة القرن الأفريقي وشرق المتوسط والبحر الأحمر، وغيرها<sup>(15)</sup>.

14 "Tracking Coronavirus Vaccinations Around the World," *The New York Times*, 3/4/2021, accessed on 3/4/2021, at: <https://nyti.ms/2PRQ5QT>

15 إلهام فخرو، "حل أزمة الخليج خارج الخليج"، مجموعة الأزمات الدولية، 2021/1/26، شوهد في 2021/4/5، في: <https://bit.ly/3r08wDi>

وأوضحت أزمة حصار قطر، أيضاً، أنّ منطقة الخليج وإن ظلت تستأثر باهتمام الولايات المتحدة الأميركية، على الأقل من باب عدم السماح لمنافسين بالسيطرة عليها، أو التحكم في مواردها النفطية وخطوط الإمداد، فإن مستوى الالتزام الأميركي بأمنها خارج حدود الصراع مع القوى الكبرى يتناقص. وتعدّ ردة الفعل الأميركية الباردة على تعرّض منشآت النفط السعودية في بقيق وخريص في أيلول / سبتمبر 2019 وأدت إلى تعطيل نصف الإنتاج السعودي من النفط، دليلاً على أنّ اعتبارات واشنطن في المنطقة والتزاماتها تشهد تحولات جذرية.

وبمقدار ما تسعى الولايات المتحدة في عهد إدارة الرئيس جو بايدن إلى خفض مستوى التوتر السعودي-الإيراني من خلال محاولاتها وقف الحرب في اليمن، وسعيها إلى إحياء الاتفاق النووي مع إيران؛ وذلك حتى تتفرغ لمواجهة التحدي الذي تمثله الصين، فإن تناقص الاهتمام الأميركي بالمنطقة، ورفض التدخل فيها ما لم تتعرض المصالح الاستراتيجية الأميركية لخطر داهم، سوف يؤديان إلى تأجيج التنافس بين القوى الإقليمية الرئيسية فيها، وهي إيران وتركيا وإسرائيل والسعودية. أما من خارج الإقليم، فسوف تسعى روسيا والصين والهند، التي ازداد اهتمامها بمنطقة الخليج وغرب آسيا في العقد الأخير، إلى إيجاد موطئ قدم لها في المنطقة خاصة وأن الدولتين الأخيرتين باتتا تعتمدان اعتماداً كبيراً على مصادر الطاقة فيها.

قامت علاقة الولايات المتحدة بدول منطقة الخليج، تاريخياً، على نوع من الاعتمادية المتبادلة التي يمكن اختصارها عادةً بـ «معادلة الأمن مقابل النفط». لكن هذه المعادلة تعرّضت لتغيرات جوهرية، ليس، فحسب، لجهة أن الولايات المتحدة، التي كانت تقود قاطرة النمو في العالم طوال فترة الحرب الباردة وكانت أكبر مستورد لنفط المنطقة، أصبحت بفضل تقنية إنتاج النفط والغاز الصخري أكبر منتج للطاقة في العالم، بل إن مصالح دول الخليج هي الأخرى تعرّضت لتغييرات جذرية؛ إذ ما عاد الكثير من نفطها يُبحر غرباً، بل صار أكثر إنتاج دول مجلس التعاون من النفط والغاز (نحو 90 في المئة) يذهب إلى شرق آسيا والأسواق الناشئة التي باتت الآن تقود قاطرة النمو في العالم<sup>(16)</sup>. التغيير في خريطة الطاقة الدولية، إنتاجاً واستهلاكاً، لم يواكبه تغيير في نظرة دول الخليج إلى الولايات المتحدة باعتبارها مصدراً للحماية؛ إذ بقيت هذه الدول تعتمد عليها أمنياً، في حين أنّ مصالحها الاقتصادية الكبرى غدت مع آسيا. وانعكس هذا التغيير الجيو-اقتصادي على طبيعة العلاقة التي تربط واشنطن بمنطقة الخليج بوضوح في سياسة إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب تجاه الأزمة الخليجية؛ إذ ما كان ممكناً أن تسمح الولايات المتحدة بوقوع مثل هذه الأزمة بين دول الخليج وتعرض استقرار المنطقة لخطر كبير، فضلاً عن القيام بدورٍ في تأجيجها في البداية على الأقل، لو كانت مصالحها فيها ما زالت تعتمد على الصيغة القديمة المرتبطة بحاجتها إلى الطاقة، وما يتطلبه ذلك من تأمين خطوط إمدادها واستقرار الدول المنتجة لها.

من هذا الباب، يمثل التغيير في مكانة الولايات المتحدة الدولية واهتماماتها الخارجية تحدياً ينبغي التعامل معه في ظل تصاعد التهديدات الأمنية، سواء من دول أو كيانات من غير الدولة، لدول الخليج العربية، ويؤكد حاجة المنطقة إلى بناء نظام أمن جماعي إقليمي، يتحقق فيه الأمن لجميع دولها، ويدرأ عنها مخاطر الصراعات والتدخلات الأجنبية، ويضع آليات لحل الخلافات والنزاعات بينها بالطرائق السلمية، على غرار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. والسؤال هو هل نجمت عن المصالحة الثقة المتبادلة اللازمة لتصور أمن خليجي مشترك، أم أنتجت الأزمة الأخيرة أزمة ثقة أيضاً إضافة إلى ما كان سابقاً من خلافات؟

ونظراً إلى أهمية هذا الموضوع، وتأثيره في سياسات دول مجلس التعاون الخارجية وعلاقاتها الإقليمية والدولية، وارتباطه بمستقبل منظومة مجلس التعاون، يتناول منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية، في هذه الدورة، آفاق المصالحة الخليجية وانعكاساتها على علاقات دول الخليج الإقليمية والدولية بوصفه موضوعاً للبحث والدراسة، وذلك من خلال عدة محاور، هي:

16 "Factbox-Asia is Region Most Dependent on Middle East Crude Oil, LNG Supplies," *Reuters*, 8/1/2020, accessed on 19/10/2020, at: <https://bit.ly/2OiiIVP>

- انعكاسات المصالحة الخليجية على العلاقة بين دول الخليج وإيران.
- انعكاسات المصالحة الخليجية على العلاقة بين دول الخليج وتركيا.
- انعكاسات المصالحة الخليجية على النزاع في اليمن.
- انعكاسات المصالحة الخليجية على النزاع في ليبيا.
- انعكاسات المصالحة الخليجية على الأزمة السورية.
- انعكاسات المصالحة الخليجية على سياسات التطبيع مع إسرائيل.
- انعكاسات المصالحة الخليجية على التنافس الخليجي في السودان والصومال والبحر الأحمر.
- انعكاسات المصالحة الخليجية على التنافس الدولي في منطقة الخليج.
- انعكاسات المصالحة الخليجية على مقترحات بناء نظام أمن جماعي إقليمي.

## الخطوات الإجرائية

يدعو منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية أساتذة الجامعات والباحثين من دول الخليج العربية، وسائر الباحثين العرب، والأجانب، إلى إعداد بحوثهم وتقديمها في أحد المواضيع البحثية المتعلقة بالقضايا السابقة في محوريّ المنتدى.

ويجري استلام ملخصات الأوراق البحثية المقترحة Abstracts في موعد أقصاه 15 أيار/ مايو 2021، على أن يوضح الملخص إشكالية البحث، وأهميته والجديد الذي سيقدمه. وعلى الباحث أن يقدم، إلى جانب المقترح البحثي، سيرة ذاتية محدثة، وأسماء البحوث التي كتبها في المجالات ذات الصلة بموضوع المؤتمر إن وُجدت. وتخضع المقترحات للتقييم بمساعدة لجنة علمية مختصة. ولا تعني موافقة اللجنة العلمية على المقترح موافقة تلقائيّة على قبول مشاركة البحث في المنتدى، إن لم تقرر هذه اللجنة الورقة البحثية الكاملة بعد إنجازها.

ويجري تسليم البحوث التي توافق عليها اللجنة العلمية للمنتدى (في حدود 6000 - 7000 كلمة شاملة الهوامش والمراجع)، على نحو تكون فيه قابلةً للتحكيم العلمي ومراعيةً لمواصفات الورقة البحثية التي يعتمدها المركز، خلال موعد أقصاه 15 آب/ أغسطس 2021. ويمكن للباحثين كتابة أوراقهم البحثية باللّغة العربيّة أو الإنكليزيّة. ويشجع المنتدى البحوث التي تعتمد على الاستقصاء الميداني، المعمول به بحسب مبادئ مناهج البحث العلمي. وتقوم اللجنة العلمية للمنتدى بإعلام الباحث بقرارها، أو النظر في مقترحاتها لتطوير جودة البحث، أو إجراء بعض التعديلات بشأنه.

يرجى توجيه المراسلات إلى العنوان الإلكتروني: [gulf.forum@dohainstitute.org](mailto:gulf.forum@dohainstitute.org)